

موجز الأسواق

نظام حوكمة الشركات

المقدمة

الإصدار الثالث عشر - أغسطس 2015

باعتبارها استشارة قانونية. ونوصي أن يتم الحصول على استشارة قانونية مستقلة إذا كنت غير متأكد من أي جانب من جوانب نظام الأسواق في سلطة دبي للخدمات المالية والتي قد تنطبق عليك.

نظام حوكمة الشركات

يتألف نظام سلطة دبي للخدمات المالية لحوكمة الشركات من ثلاث مستويات.

أولاً، المادة 39 (1) من قانون الأسواق والذي يلزم

الشركات المدرجة بأن يكون لديها إطار حوكمة.

ثانياً، المبادئ السبع لحوكمة الشركات في الفصل الثالث من قواعد الأسواق والتي تعزز من تطبيق المادة أعلاه.

ثالثاً، معايير أفضل الممارسات لحوكمة الشركات والتي

تتبع نهج الامتثال أو الشرح، تنص هذه المعايير على

مسائل معينة يجب ضمها في التقرير السنوي للشركة.

ماهو الالتزام القانوني الشامل الذي ينص على وجود

إطار عمل لحوكمة الشركات ؟

تنص المادة 39 (1) من قانون الأسواق لسنة 2012

على جميع الشركات المدرجة بأن يكون لديها إطار عمل

لحوكمة الشركات مناسب لتعزيز إدارة حكيمة و سليمة

للشركة وذلك لمصلحتها على المدى البعيد و كذلك

لمساهميها.

في هذه النسخة ننظر إلى نظام سلطة دبي لحوكمة الشركات المدرجة. والذي ينص على السياسات العامة للسلطة فيما يتعلق بأفضل الممارسات و المصمم لتشجيع الامتثال على نحو أفضل من خلال نماذج الإفصاحات المطلوبة في نشرة الإكتتاب و التقرير السنوي.

يستهدف موجز الأسواق هذا المتقدمين بطلب ادراج أسهم

على مؤسسة السوق المرخصة في مركز دبي المالي

العالمي و الشركات المدرجة و مستشارهم القانوني.

يوجد هناك نظام حوكمة منفصل والذي ينطبق على

الصناديق المدرجة، أصدرت سلطة دبي موجز أسواق

عن الصناديق المدرجة يمكن الاطلاع عليه من خلال

موقعنا الالكتروني .

الإرشادات

يرجى الملاحظة أن محتويات هذا الإصدار ليست لغرض

الإرشاد على النحو المتوخى من قبل القانون التنظيمي

لسنة 2004، كما أنه لا ينبغي أن يتم تفسير المحتويات أو

الاعتماد عليها على أنها إرشادية، حيث يجب الرجوع إلى

قواعد سلطة دبي للخدمات المالية للإرشاد، وعند الحاجة

للإرشاد الفردي يجب الإتصال بسلطة دبي للخدمات

المالية.

إن التفسيرات التقنية الواردة في هذا الإصدار وجدت

لأغراض توضيحية و ينبغي ألا تعتبر أو يعتمد عليها

ماهي مبادئ حوكمة الشركات ؟

- باختصار، تتطلب مبادئ الحوكمة السبع من الشركات المدرجة أن يكون لها مجلس أعضاء إدارة مسؤول إجمالاً عن التأكد من أن أعمال الشركة تدار بحكمة وبشكل سليم. المبادئ الستة المتبقية تضع التزاماً مباشراً على مجلس إدارة الشركة المدرجة. فهي تتطلب من المجلس:
1. ضمان الفصل بين مسؤولياته الخاصة ومصالح الإدارة العليا؛
 2. أن يكون لديه توازن مناسب من المهارات و الموارد الكافية؛
 3. التأكد من أن الشركة لديها إدارة مناسبة للمخاطر، والرقابة الداخلية وإطار عمل للامتثال؛
 4. التأكد من أن حقوق المساهمين مصانة بشكل صحيح؛
 5. التأكد من أن الشركة تعد تقارير مالية مناسبة وغيرها من التقارير؛
 6. التأكد من أن هيكل الأجور للشركة يتماشى مع مصالح الشركة طويلة الأجل.

ماهي الإفصاحات المتعلقة بحوكمة الشركات المطلوبة من الشركات المدرجة ؟

تتطلب سلطة دبي للخدمات المالية من الشركات المقدمة للطلب (بموجب المادة (1) 15 من قانون الأسواق) الإفصاح عن إطار عمل حوكمة الشركات لديها في نشرة الإكتتاب وعن مدى الامتثال لمعايير أفضل الممارسات، انظر أدناه.

وبعد إدراج الشركة على القائمة الرسمية للأوراق المالية، يجب عليها وفقاً لقاعدة الأسواق رقم 3.2.10 أن تفصح عن ما إذا كانت قد اعتمدت معايير أفضل الممارسات. إن

لم تكن قد اعتمدت هذه المعايير بشكل كامل، أو اعتمدها جزئياً فقط، يجب أن تفصح عن سبب ذلك. كما يجب على الشركة المدرجة أن توضح ما هي الإجراءات البديلة التي اتخذتها من أجل تحقيق الامتثال للمبادئ في حال لم تعتمد أي من معايير أفضل الممارسات، أو اعتمدها جزئياً فقط. ويشمل موجز الأسواق هذا، في الملحق 1، بعض النماذج التي صممتها سلطة دبي للمساعدة على تعزيز امتثال الشركات المدرجة مع متطلبات إفصاح حوكمة الشركات في نشرة الإصدار والتقرير السنوي. قد يتم تحديث هذه النماذج من وقت لآخر لتتوافق مع أفضل الممارسات.

هل يجب على الشركات المدرجة الامتثال لجميع معايير

أفضل الممارسات الـ 67 من أجل الامتثال لمبادئ

حوكمة الشركات؟

يعد الامتثال لهذه المبادئ الزامياً، و يتم تحقيق الالتزام بطريقتين، الطريقة الأولى هي عن طريق الامتثال مع كل من معايير أفضل الممارسات الـ 67 المذكورة في الملحق 4 من قواعد الأسواق ومع ذلك، فإن نهج "الالتزام أو التفسير" المعتمد من قبل سلطة دبي على دراية بأن هناك أكثر من طريقة واحدة للامتثال مع المبادئ لتحقيق حوكمة سليمة للشركة المدرجة. لذلك، قد تكون الشركة قادرة على الامتثال للمبادئ باستخدام طريقة بديلة لتحقيق النتيجة المرجوة.

تم تصميم معايير أفضل الممارسات لتزويد الشركة بالمرونة لتحقيق النتائج المرجوة من المبادئ في حين الأخذ بعين الاعتبار طبيعة وحجم وتعقيد أعمالها. على سبيل المثال، قد لا يوجد للشركة جدول زمني رسمي بالمسائل المحفوظة خصيصاً لقرار المجلس على النحو

و بالنتيجة يتم تقديم التوضيحات في قائمة المراجعة و إفصاحات إضافية في نشرة الإكتتاب عن (عدم) التزام الشركة بالمعايير ذات الصلة. و في حالات استثنائية قد تقرر الشركة إجراء تغييرات على إطار عمل حوكمتها. وقد يحصل ذلك على سبيل المثال حين ترى سلطة دبي أن عدم امتثال الشركة يؤثر بشكل كبير على أهليتها للإدراج. وفي هذا الصدد نشرت سلطة دبي موجز الأسواق عن أهلية الإدراج والذي يمكن العثور عليه على موقعنا الإلكتروني.

إفصاحات حوكمة الشركات المطلوبة في نشرة الإكتتاب

تتوقع سلطة دبي أن يتم الإفصاح عن حوكمة الشركات بشكل بارز في نشرة الإكتتاب.

في حال امتثال الشركة لجميع معايير أفضل الممارسات فيما يخص حوكمة الشركات خلال فترة الإدراج فيجب الإفصاح عن ذلك في نشرة اكتتاب وفي حال عدم اعتماد الشركة لجميع معايير أفضل الممارسات، أو اعتمادها جزئياً فقط، يجب الإفصاح عن ذلك في نشرة الإكتتاب بوضوح، مع ذكر الأسباب، وأية تدابير بديلة معتمدة لتحقيق النتائج المرجوة والامتثال للمبدأ ذو الصلة. يحتوي موجز الأسواق هذا على مرفق يحتوي على النماذج التي يمكن للشركة استخدامها للإفصاح عن امتثالها لإطار عمل حوكمة الشركات لسلطة دبي في نشرة الإكتتاب (واستخدامها في حساباتها السنوية).

النموذج (A) يستخدم كأساس للإفصاحات التي ستقدمها الجهة المُصدرة والتي تتوافق مع كل من معايير أفضل الممارسات في قواعد الأسواق (APP4).

النموذج (B) يستخدم للإفصاحات التي ستقدمها الجهة

المنصوص عليه في معايير أفضل الممارسات رقم 11 ومع ذلك، قد تعتبر الشركة ممثلة للمبدأ رقم 1 والذي يتطلب من الشركة أن يكون لديها مجلس إدارة فعال. قد يكون هذا ممكناً في ظروف معينة لتلك الشركة حيث يستطيع مجلس إدارتها أن يعمل على قدم المساواة على نحو فعال دون الحاجة لمثل هذا الجدول الزمني الرسمي ولكن يجب على الشركة شرح كيفية تحقيق ذلك في نشرة الإصدار وفي التقرير السنوي.

ماهي الإفصاحات المطلوبة في مرحلة الإدراج؟

يجب على مقدم طلب إدراج و الأسهم إعداد نشرة إكتتاب واعتمادها من قبل سلطة دبي للخدمات المالية.

من ضمن الوثائق المطلوبة للموافقة على طلب نشرة الإكتتاب القائمة المرجعية لحوكمة الشركات ،على مقدم الطلب استكمالها و تسليمها إلى سلطة دبي ، يمكن العثور عليها على موقعنا الإلكتروني. تعكس القائمة المرجعية هذه معايير أفضل الممارسات ويؤكد مقدم الطلب في هذه القائمة لسلطة دبي امتثاله لكل عنصر من معايير أفضل الممارسات.

يجب تسليم نسخة موقعة من القائمة المرجعية كجزء من الوثائق المقدمة إلى سلطة دبي في مرحلة الموافقة. في حال عدم تطبيق أحد هذه المعايير أو تطبيقها جزئياً ، فإننا نتوقع أن يتم ذكر السبب في القائمة المرجعية، ولسلطة دبي الحق في طرح أسئلة في هذا الصدد، على سبيل المثال، حيثما يشير مقدم الطلب على عدم امتثاله للمعايير رقم 20 و رقم 31 عن استقلالية رئيس مجلس الإدارة بدون تقديم أي تفسير عن تدابير بديلة معتمدة ، سنقوم بالتعليق على هذه النقطة خلال مراجعتنا للطلب.

المُصدرة والتي لا تتطابق مع كافة معايير أفضل

الممارسات في قواعد الأسواق (APP4).

يجب على مقدم طلب الإدراج إكمال النموذج بالإفصاحات

الخاصة بالشركة، بما في ذلك تقديم تفسير واضح عن

اتخاذها أي تدابير بديلة عن معايير أفضل الممارسات.

الملحق 1 يبين أيضاً مثالين عن الإفصاحات التي تتوقع

سلطة دبي أن تقوم بها الشركة في حال عدم امتثالها مع

بعض معايير أفضل الممارسات.

هل ينطبق النظام على مقدمي الطلبات من خارج مركز

دبي المالي العالمي؟

يجب على مقدمي الطلبات من خارج مركز دبي المالي

العالمي الالتزام بنظام سلطة دبي للخدمات لحوكمة

الشركات المذكور في موجز الأسواق هذا. وبالإضافة إلى

ذلك، يجب على المتقدمين الأجانب الإفصاح في نشرة

الإصدار، للسنة المالية الأخيرة عن امتثالهم لأي نظام

حوكمة في بلد التأسيس، ما إذا كان ذلك النظام متوافق مع

نظام حوكمة الشركات بموجب قوانين و قواعد الأسواق.

في حال عدم امتثال مقدم الطلب مع نظام الحوكمة في

بلده، فلا بد من ذكر ذلك في نشرة الإكتتاب بالإضافة إلى

شرح السبب.

ماهي الإفصاحات الدورية الواجب تقديمها حول حوكمة

الشركات في التقرير السنوي الخاص بالشركة المُدرجة؟

على غرار الإفصاح في نشرة الإكتتاب، يجب تخصيص

قسم منفصل في التقرير السنوي عن حوكمة الشركات،

وفقاً لقاعدة الأسواق 3.2.10، و في حال التزام الشركة

المُدرجة مع إطار عمل حوكمة الشركات لسلطة دبي عن

طريق الامتثال لجميع معايير الممارسات ينبغي أن

يتضمن الإفصاح في التقرير السنوي بياناً في هذا الشأن.

في حال عدم تحقيق الامتثال بشكل كامل مع معايير أفضل

الممارسات نتيجة لظروف معينة في الشركة المُدرجة،

ينبغي ذكر ذلك بوضوح وينبغي تقديم تفسيراً لذلك. هذا

التفسير ينبغي أن يوضح معايير أفضل الممارسات التي لم

تعتمد بالكامل وأسباب ذلك.

يجب أن يتضمن التقرير السنوي للشركة المُدرجة بيان

صادر عن الإدارة، حول رأيهم في مدى فعالية إطار عمل

حوكمة الشركات في تعزيز الامتثال للنتائج المطلوبة

بموجب المادة 39 (1) من قانون الأسواق 2012 و

مبادئ حوكمة الشركات، مع دعم المعلومات

والافتراضات والمؤهلات إذا لزم الأمر. انظر إلى القاعدة

رقم 3.2.10 (c). وبالإضافة إلى ذلك، قواعد الأسواق

(APP2) تحدد بعض متطلبات الإفصاح المتعلقة

بحوكمة الشركات للتقرير السنوي.

مخالفات - التنظيم، أمثلة و التزامات الإفصاح المستمر

يجب على الشركة المُدرجة الأخذ بعين الاعتبار أن عدم

الامتثال لالتزامات الإفصاح سوف يؤدي إلى اتخاذ

إجراءات تنفيذية ضد الشركة المُدرجة. وينطبق ذلك على

عدم الالتزام بالإفصاحات اللازمة لحوكمة الشركات.

أي خرق لتشريع تديره سلطة دبي قد يؤدي إلى عقوبات

تقرضها السلطة بموجب المادة 90 من القانون التنظيمي

2004.

نبين أدناه بعض المخالفات المحتملة التي قد تكون ذات

صلة في حال عدم الإفصاح في ما يخص حوكمة

الشركات.

نشرة الاكتتاب

في حال وجود بيان غير دقيق أو خاطئ في نشرة الإكتتاب، يخرق ذلك الحظر المفروض على وجود بيانات مضللة وخادعة في المادة 20 من قانون الأسواق عام 2012.

التقرير السنوي

أي معلومات خاطئة أو مضللة أو خادعة في التقرير السنوي تعد خرق للحظر المفروض على تقديم معلومات كاذبة أو مضللة لسلطة دبي في المادة 66 من القانون التنظيمي.

على سبيل المثال، وفقاً لمعيار أفضل الممارسات رقم 64 الذي ينطوي تحت المبدأ السادس على وضع الشركة و توقعاتها، يجب على الإدارة أن تؤكد في بياناتها المالية السنوية ونصف السنوية على استمرارية العمل، مع الافتراضات أو المؤهلات اللازمة لدعم ذلك. في حال عدم صحة هذا البيان يعد ذلك انتهاك للمادة 55 من قانون الأسواق عام 2012، والذي يحظر نشر معلومات كاذبة أو مضللة.

مخالفات الحوكمة

وفقاً لقواعد الأسواق، تتسبب البيانات الكاذبة في الإفصاحات إلى خرق بند واحد أو أكثر من الجزء السادس من قانون الأسواق 2012 بشأن منع التلاعب بالسوق.

النسخة العربية

يتم إعداد موجز الأسواق باللغتين العربية والإنجليزية، وهو متاح على موقع سلطة دبي للخدمات المالية.

اتصل بنا

يرجى زيارة الموقع الإلكتروني لسلطة دبي للخدمات المالية www.dfsa.ae من أجل:

- الطبعات السابقة من موجز الأسواق؛
- الوصول إلى التشريعات التي تديرها سلطة دبي للخدمات المالية وكتيب قواعد السلطة؛
- النص الكامل لقانون الأسواق لعام 2012 وقواعد الأسواق.

للاستفسارات

على هاتف رقم: +971 4 362 1500
عبر البريد الإلكتروني: markets@dfs.ae

آراؤكم حول موجز الأسواق

إننا نقدر لكم تزويدنا بأرائكم حول هذه النشرة من موجز الأسواق، كما نرحب بأية اقتراحات للتحسين في المحتوى أو إضافة أي مواد أخرى تكون مصدراً لاهتمامكم. للتواصل يرجى إرسال آرائكم على

markets@dfs.ae

يرجى الملاحظة أنه تمت إضافة النماذج باللغة الانجليزية علماً بأن سلطة دبي للخدمات المالية تقبل نشرة الإكتتاب باللغة الانجليزية فقط و لذلك لم يتم ترجمة هذه المرافق إلى العربية.

Annex – Templates and examples for corporate governance disclosure in a Prospectus for Shares

Template A: Issuer complies with all the best practice standards

“CORPORATE GOVERNANCE

I. Introduction

The DFSA corporate governance regime is set out in the DIFC Markets Law 2012 and the DFSA Market Rules. The DFSA corporate governance regime applies to all companies that have Shares listed on an Authorised Market Institution. The regime therefore applies to the Company.

The DFSA corporate governance regime contains a number of high level Corporate Governance Principles and best practice standards. The principles and best practice standards apply in respect of the board of directors, division of responsibilities, board composition and resources, risk management and internal control systems, shareholders rights and effective dialogue, financial position and prospects, and remuneration.

II. Declarations

The Company complies fully with each of the best practice standards in Appendix 4 of the DFSA Markets Rules and hence, with the Corporate Governance Principles.

In the opinion of the Directors the corporate governance framework of the Reporting Entity is effective in promoting compliance with the Corporate Governance Principles.”

Template B: Issuer does not comply with all the best practice standards

“CORPORATE GOVERNANCE

I. Introduction

The DFSA corporate governance regime is set out in the DIFC Markets Law 2012 and the DFSA Market Rules. The DFSA corporate governance regime applies to all companies that have Shares listed on an Authorised Market Institution. The regime therefore applies to the Company. The DFSA corporate governance regime contains a number of high level Corporate Governance Principles and best practice standards. The Principles and best practice standards apply in respect of the board of Directors, division of responsibilities, board composition and resources, risk

management and internal control systems, shareholders rights and effective dialogue, financial position and prospects, and remuneration.

II. Declarations

In the opinion of the Directors the corporate governance framework of the Reporting Entity is effective in promoting compliance with the Corporate Governance Principles.

The Company has [not] [only partially] adopted certain best practice standards specified in Appendix 4 of the DFSA Markets Rules. However, it still achieves the mandatory compliance with the high level Corporate Governance Principles through having alternative arrangements in place in respect of the best practice standards which are [not] [only partially] complied with, as set out below. As a result, the Company is in compliance with the Corporate Governance Principles.

III. Explanation on [partial compliance] [non-compliance] with certain best practice standards and alternative arrangements

[Company to provide clear explanation for why the best practice standard is not (fully) complied with]

[Company to provide clear explanation of actions and alternative arrangements, if any, taken by the Company to achieve the mandatory compliance with the Corporate Governance Principles]"

The template in III above should be followed for each (unrelated) best practice standard not (fully) complied with.

Examples for corporate governance disclosure in a Prospectus for Shares

Example 1

Principle 2, Division of responsibilities

At listing, the Company does not comply with best practice standard 16 in Appendix 4 of the DFSA Markets Rules regarding the roles of the chairman of the Board and CEO.

Best practice standard 16 aims to ensure that the Board's function of providing effective oversight of the management of the Reporting Entity is not compromised, by ensuring that the role of the chairman of the Board and the role of the chief executive of the Reporting Entity are not be held by the same individual.

The Company has, since 2013, joined the roles of chairman of the Board and CEO. This was following the departure of our previous chairman, Mr Jones. Our CEO, Mr Smith, stepped in as interim chairman. Subsequently, the Board took a unanimous view that the functioning of the Board had in fact become more effective since this time, and decided that it would put the joint chairman/CEO to a shareholder vote at the next AGM.

At the next AGM in December 2013, the shareholders voted overwhelmingly (98%) to maintain the joint chairman/CEO role. Additionally, the performance assessment of the CEO/chairman is undertaken by a non-executive Director of the Board Ms El-Amin, with the assistance of XYZ Group, a firm of external management consultants with experience in board performance and remuneration. The joint chairman/CEO's position is put to a shareholder vote at three-year intervals. The next shareholder vote will be in December 2016.

Example 2

Principle 7, Remuneration committee

At listing, the Company does not fully comply with best practice standard 70 in Appendix 4 of the DFSA Markets Rules regarding the use of a remuneration committee which has delegated responsibility for setting remuneration for all executive Directors and the chairman.

Under best practice standard 70, a company's Board should establish and maintain a remuneration committee to assess the remuneration of Directors (including the chairman). The remuneration committee should comprise at least three members, with a majority of those members being independent non-executive Directors. The chair of the committee should be an independent non-executive Director. In addition, the chairman of the Board may also be a member but not the chair of the committee.

The Company does not consider that it is necessary, at this stage of its lifecycle, to establish and maintain a remuneration committee. Therefore, since the Company's second round of financing in 2008, it has had a policy of outsourcing the role of a remuneration committee to external consultants, XYZ Group. XYZ Group provides the Company with an annual, independent review of the Company's remuneration structure (including performance-based remuneration such as bonuses and share options) and benchmarks the structure against industry and sector peers. Key parts of the annual review (total remuneration and bonuses) are presented to shareholders at the AGM and put to a vote. XYZ Group, which is an international company headquartered in San Francisco, California, has no connection with the Company other than the work it performs for the Board. The Company intends to continue this arrangement post-IPO.